واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل-٢
دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي

إعداد
د. صادق أحمد عبدالله السبئي
أستاذ مساعد في العلوم المالية والمصرفية
كلية المجتمع - جامعة نجران

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية بمعايير بازل-٢، وهل هناك صعوبات في تطبيقها سيما وأنها قد صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل تلك البنوك، مصرف الراجحي أنموذجا. وخلصت الدراسة إلى أن هناك محاولات جادة من قبل البنوك الإسلامية للالتزام بكل ما جاءت به اتفاقيات بازل-٢ رغم اختلاف الأهمية النسبية لأنواع المخاطر باختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية. ففيما يتعلق بالركيزة الأولى نسبة كفاية رأس المال تجاوزت النسبة في مصرف الراجحي النسبة المعتمد في معايير بازل الدولية بأكثر من الضعف منذ بداية تطبيقها في العام ٢٠٠٨م. وفيما يتعلق بالركيزة الثانية المتعلقة بالرقابة والإشراف المصرفي تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي مهامها الإشرافية والرقابية على المصارف الإسلامية والتقليدية على السواء دون تمييز. وبالنسبة للركيزة الثالثة والأخيرة من ركائز بازل٢ المتعلقة بالإفصاح والشفافية فقد أظهرت الدراسة أن مصرف الراجحي يقدم الإفصاحات الكمية والنوعية في تقاريره الدورية للوضعية الحقيقة للبنك ممثلا في هيكل رأس المال، نوعية مخاطره ، وحجمها، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع، وكذلك على موقع المصرف على الإنترنت. لا تصادف المصارف الإسلامية مشاكل كبيرة عند تطبيقها لمعايير بازل سيما في الدول الخليجية لكبر حجم رأسمال بنوكها الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، اتفاقيات بازل، مصرف الراجحي، مؤسسة النقد العربي السعودي.

The status of the application of Islamic banks to the Basel Accord II requirements as Applied study to Al Rajhi Bank

By

Dr. Sadiq Ahmed Abdullah Al-Sabai

Assistant Professor in Finance and Banking

Community College - Najran University

Abstract

This study aims to identify the extent to which Islamic banks comply with the Basel Accord II standards, and whether there are difficulties in applying them, especially since they were specifically designed for traditional banks and their texts derived from the principles of the banks' work. The study concluded that there are serious attempts by Islamic banks to comply with all the provisions of the Basel Agreements, although the relative importance of risk types varies according to the nature of the activity of Islamic banks. With regard to the first criterion, the capital adequacy ratio exceeded the percentage in Al Rajhi Bank, the ratio adopted by the Basel international standards more than doubled since the beginning of its application in 2008. With regard to the second criterion related to supervision of banking, SAMA exercises its supervisory and supervisory functions on both Islamic and traditional banks without discrimination. As for the third and final criterion of Basel Accord II on disclosure and transparency, the study showed that Al Rajhi Bank provides qualitative and quantitative disclosures in its periodic reports on the true position of the Bank, including its capital structure, risk quality, size, accounting policy used to assess its assets and liabilities, and the Bank's internal system for estimating the required capital, profits, losses and deposits, as well as on the Bank's website. Islamic banks do not encounter major problems when applying Basel accord standards, especially in the Gulf countries to the large size of capital of Islamic banks.

Keywords: Islamic banks, Basel accords, Al Rajhi Bank, SAMA

١- مقدمة

شهد العمل المصرفي خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطورات مهمة شملت التوسع السريع في الشبكة المصرفية الدولية وانتشار البنوك وفروعها خارج الدولة الأم، كما شهد توسعا ملحوظا في عمليات الإقراض البنكي بسبب تراكم الفوائض المالية للدول النفطية.

وبسبب هذه التغيرات ونتيجة لازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها من طرف البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية، من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى[١]. في نهاية سنة ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولي (BRI) بمدينة بال بسويسرا. للتشاور حول فكر جديد مشترك بين البنوك المركزية للدول المختلفة، يقوم على أساس التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

استمرت مشاورات هذه اللجنة مدة طويلة دامت أكثر من عشر سنوات توصلت في عام١٩٨٨م إلى مجموعة من التشريعات والقواعد الحاكمة للعمل المصرفي سميت بقواعد بازل١. أعطيت البنوك مهلة أربع سنوات لتطبيقها تنتهي بالعام ١٩٩٢م.

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لمعايير بازل١ خاصة ما يتعلق بكفاية رأس المال إضافة لاستمرار الأزمات المالية وتطورها وضعت لجنة بازل في مطلع الألفية إطارا جديدا لكفاية رأس المال و قواعد احترازية رقابية جديدة سميت بمعايير بازل٢ يبدأ تطبيقها من العام ٢٠٠٦م.

وبما أن المصارف الإسلامية تعد جزاء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، وبعضها أصبحت دولية كمصرف الراجحي، بالتالي فان التزامها وتطبيقها لمتطلبات بازل لم يعد خيارا، بل أصبح واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي.

١-١ إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أن تطبيق اتفاقيات بازل لم يعد خيارا للمصارف الإسلامية، بل أصبح واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي.

فما مدى التزام المصارف الإسلامية بهذه

(١) تكونت هذه اللجنة من ممثلي هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في كل من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، خليل الشماع ، مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال (الملاءة المصرفية) وأثرها على المصارف العربية بيروت ، ١٩٩٠، ص٩.

المعايير؟ وهل هناك صعوبات في تطبيقها سيما وأنها قد صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل تلك البنوك.

ويمكن إبراز العناصر المتعلقة بإشكالية الدراسة المطروحة أعلاه من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي أهم مرتكزات اتفاقية بازل ١ وبازل ٢
- كيف تطبق البنوك الإسلامية اتفاقية بازل٢ وما مدى نجاحها في ذلك؟
- ما هي المشاكل التي تجدها البنوك الإسلامية عند تطبيقها لهذه الاتفاقية؟

١-٢ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على أهم مرتكزات اتفاقية بازل ١ ، ٢
- التعرف على آلية حساب رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر والممارسات السليمة في إدارتها والتعامل معها؛
- معرفة مدى استعداد وكفاءة البنوك الإسلامية لتطبيق معايير بازل.
- التعرف على الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية في تطبيقها لهذه المعايير والحلول الممكنة.

١-٣ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تلقي الضوء على كيفية تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقية بازل١ وبازل٢ ، وهو ما يمكنا من الوقوف على نقاط القوة والضعف في إدارتها للمخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي تقديم المقترحات الملائمة لتعزيز الجوانب الإيجابية فيها ومعالجة السلبيات. وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبنوك الإسلامية مع توالي الأزمات المالية على العالم والجدل المطروح حول مدى قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة هذه الأزمات وتجنب الخسائر الناجمة عن تداعياتها.

١-٤ فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المدروسة سننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك محاولات جادة من قبل المصارف الإسلامية للالتزام بكل ما جاءت به اتفاقيات بازل٢.

الفرضية الثانية: تصادف المصارف الإسلامية مشاكل كبيرة عند تطبيقها لهذه الاتفاقية نظرا لعدم تلاؤم نصوص الاتفاقية مع البنوك الإسلامية، إلا بعد تعديلها لتستوعب آليات عملها.

١-٥ حدود الدراسة:

ستقتصر هذه الدراسة على مصرف الراجحي الإسلامي، وذلك للأسباب التالية:

- توفر البيانات اللازمة لهذه الدراسة حول المصرف لفترة زمنية كافية قبل وبعد تطبيق الاتفاقية.
- كون البنك من أقدم وأكبر البنوك الإسلامية في العالم.

١-٦ منهجية الدراسة:

سنتبع في دراستنا هذه المنهج التالي:

أ- المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم الجوانب الخاصة بالموضوع.

ب- دراسة حالة مصرف الراجحي، وذلك عن طريق الاعتماد على ما توفر لنا من معلومات عن المصرف من واقع تقاريره السنوية من خلال موقعه الإلكترونيين.

وسيتم معالجة الموضوع المدروس من خلال العناصر التالية:

١- المقدمة

٢- اتفاقيات بازل١، ٢ نشأتها وتطورها.

٣- واقع تطبيق المصارف الإسلامية لاتفاقيات بازل٢

٤- الصعوبات التي يواجهها مصرف الراجحي في سبيل تطبيق مقررات بازل٢

٥- الاستنتاجات والتوصيات.

١-٧ الدراسات السابقة

لقد تناولت دراسات كثيرة موضوع كفاية رأس المال ومعايير بازل ، غير أن التي تخصصت في المصرفية الإسلامية قليلة جدا ولكنها جاءت بشكل نظري باستثناء دراسة رقية بوحضير، مولودلعرابة ٢٠١٠م التي تناولت واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل٢ دراسة تطبيقية على مصرفي قطر الإسلامي، والبنك الإسلامي الماليزي أهم ما وصلت إليه هذه الدراسة:

أن البنكين المدروسين قاما بإنشاء الهياكل اللازمة لتطبيق متطلبات بازل٢، وكذلك تمتعا بكفاية رأس مال أكبر من النسبة المحددة لكنها مازالت في المراحل الأولى لتطبيق الاتفاقية، ولم تصل بعد إلى الالتزام بكل ما جاءت به. ويتجلى هذا الأمر بشكل واضح في معايير الإفصاح والشفافية التي لم تطبق بعد في أغلب البنوك الإسلامية .كما أنها ما زالت بعيدة عن استخدام طرق التقييم الداخلي لمخاطرها.

ودراستنا هذه طبقت على واحد من أكبر وأقدم المصارف الإسلامية – مصرف الراجحي لتقييم كفاءة رأس المال فيه ومدى إمكانية التزامه بمعايير بازل٢ بركائزها الثلاث.

٢- اتفاقيات بازل لكفاية رأس المال، نشأتها وتطورها.

٢-١ اتفاقية بازل١

٢-١-١ نشأت الاتفاقية

في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها المصارف الدولية ، وتعثر بعض هذه المصارف ، تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية (عبدالمطلب، ٢٠٠٥: ٧٩)، من مجموعة من الدول الصناعية الكبرى، في نهاية سنة ١٩٧٤ تحت إشراف بنك التسويات الدولية (BRI) بمدينة بال بسويسرا لوضع معايير دولية للرقابة البنكية، لحماية البنوك من خطر الإفلاس، استمرت مشاورات هذه اللجنة مدة طويلة دامت أكثر من عشر سنوات توصلت في عام١٩٨٨م إلى مجموعة من التشريعات والقواعد الحاكمة للعمل المصرفي سميت بقواعد بازل١.

ولا تملك اللجنة أية سلطات رقابية، وليس لقراراتها الصفة القانونية، لكنها تعمل على تعميم على المستوى القومي في مجال الرقابة معايير وإرشادات لأفضل الممارسات (Best Practice) المصرفية للاستفادة منها، وتشجع اللجنة على استخدام أساليب ومعايير موحدة، دون المساس بخصوصية الدول التي ترغب في تطبيق مثل هذه المعايير.

إلا أن الاتفاق على مثل هذه الوثائق من الدول الممثلة منح هذه الوثائق صبغة إلزامية، حيث إن عدم الالتزام بها قد يعني عدم قدرة البنك على الاستمرار في العمل المصرفي خاصة وأن أية جهة ترغب في التعامل مع البنك أو تقييمه تستند إلى قيامه بالالتزام بهذه الوثائق. (أبومحيميد، ٢٠٠٨: ٢٢)

٢-١-٢ كفاية رأس مال البنوك.

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات ، وبعد أبحاث وتجارب تمَّ وضع نسبة عالميَّة لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة رأس المال إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدِّرت هذه النسبة بـ ٨ %، تحسب باختصار كما يلي (عبدالمطلب، ٢٠٠٥: ٧٩-١٠٦)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأي المال التكميلي}}{\text{مجموع الخاطر المحتملة المرجحة}} \geq ٨٪$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساو لـ ٨ % لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة. وأوصت اللجنة بتطبيقها بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات وذلك اعتبارًا من نهاية عام ١٩٩٢م (philippe,1995, p : 170)

وتتحدَّد كفاية رأس المال في بازل١ وفقًا للاعتبارات التالية: (ناصر، ٢٠٠٦: ٦٣-٦٦)

١- ربط احتياطيات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت متضمَّنة في ميزانيَّة البنك أو خارج ميزانيَّته.

٢- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

أ- رأس المال الأساسي: يشمل (حقوق المساهمين + الاحتياطيات المعلنة والاحتياطيات العامَّة والقانونيَّة + الأرباح غير الموزَّعة أو المحتجزة) – (القيم المعنوية مثل الشهرة + الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة أو المتبادلة معها).

ب- رأس المال المساند: يشمل احتياطيات غير معلنة + احتياطيات إعادة تقييم الأصول + احتياطيات أو مخصصات لمواجهة مخاطر عامة + الإقراض متوسِّط وطويل الأجل من المساهمين أو من غيرهم (القروض المساندة) + الأدوات الرأسمالية الأخرى التي تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من الغير.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال:

- ألاَّ تتعدى عناصر رأس المال المساند في مجموعها عن ١٠٠٪ من عناصر رأس المال الأساسي.
- ألاَّ تزيد نسبة القروض المساندة عن ٥٠ ٪ من رأس المال الأساسي.

- ألاَّ تزيد المخصَّصات العامَّة كحدٍّ أقصى عن ١،٢٥ من الأصول والالتزامات العرضيَّة مرجَّحة بأوزان المخاطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكيَّة.
- تخضع احتياطيَّات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معيَّنة (خصم بنسبة ٥٥ ٪ لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول).
- القروض المساندة يتمُّ سدادها (في حالة إفلاس البنك) بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين، ولا يقل أجلها عن خمس سنوات، على أن يُخصم ٢٠ % من قيمتها سنويًّا خلال الخمس سنوات الأخيرة، وذلك لتخفيض الاعتماد عليها كلما اقترب أجلها.
- يُشترط لقبول أيَّة احتياطيَّات سرِّيَّة ضمن قاعدة رأس المال المساند أو التكميلي أن يكون موافَقًا عليها ومعتمدة من قِبل السلطات الرقابيَّة، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصِّص، وبعض الدول لا تسمح بها.

٢-١-٣ تصنيف المخاطر الائتمانية وفقا لبازل١:

صنفت لجنة بازل دول العالم حسب درجة المخاطر إلى مجموعتين (الخطيب، ٢٠٠٥: ٣٥-٣٦):

أ- المجموعة الأولى: وتضمُّ دول منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، يُضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا والمملكة العربيَّة السعوديَّة.

ب- المجموعة الثانية: فهي عالية المخاطر؛ وتضم باقي دول العالم نظرا لظروفها الاقتصادية والسياسية.

٢-١-٤ تحديد أوزان المخاطر:

بهدف تحديد أوزان المخاطر قسمت اللجنة الأصول إلى نوعين هما:

أ- **أصول داخل الميزانية:** تحسب أوزان المخاطر بالنسبة للأصول داخل الميزانية كما يلي: (الحيلح ٢٠٠٥: ١٩)

جدول (١) يبين أوزان مخاطر الأصول داخل وفقا لبازل١

الموجودات	الوزن
أولا : موجودات لا تحمل مخاطر. • النقود • المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية • مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية • مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE	صفر

الموجودات	الوزن
ثانيا : موجودات متوسطة المخاطر	
• مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية)	٠ – ٥٠ ٪ بحسب تقدير السلطة
• مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	٢٠٪
• المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والإقليمية	٢٠٪
• مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	٢٠٪
• مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أقل من سنة	٢٠٪
• قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير	٥٠٪
ثالثا : موجودات عالية المخاطر	١٠٠%
• مطلوبات من القطاع الخاص	
• مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة	
• مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية)	
• مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام	
• الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات ، والعقارات والاستثمارات الأخرى.	
• الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى ، والموجودات الأخرى.	

ب- الأصول خارج الميزانية : تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي: (ناصر،٢٠٠٦ : ٤)

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل تحويل الائتمان، ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانيَّة، ومعاملات تحويل الائتمان للتعهُّدات خارج الميزانيَّة هي كالآتي:

جدول (٢) يبين معاملات تحويل الائتمان لكل بند من البنود خارج الميزانية

معامل تحويل الائتمان	البنود
١٠٪	التعهدات مثل الائتمان الجاهز و خط الائتمان التي هي أكبر من سنة واحدة، أو الالتزامات التي يمكن إلغائها في أي وقت دون قيد أو شرط.
٢٠ %	التعهدات على المدى القصير ذات التصفية الذاتية المرتبطة بالأنشطة التجارية مثل الاعتمادات المستندية المرهونة بشحن بضاعة.
٥٠ %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليَّات مقاولات أو توريدات).
١٠٠ %	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامَّة للقروض).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على سليمان ناصر ص٤ ، حفيان جهاد،ص٥٢

مكافئ الائتمان = التعهدات خارج الميزانية × معامل التحويل.

الأصول المرجحة = مكافئ الائتمان× وزن الترجيح لكل أصل.

٢-١-٥ التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل I: (ناصر، ٢٠٠٦: ٥)

أجرت لجنة بازل للإشراف المصرفي عدة تعديلات على مقررات بازل١ تمثلت في:

١- في يناير ١٩٩٦ اقترحت إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك (حماد، ٢٠٠٣: ١٥٥) بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تُعنى بمخاطر الائتمان فقط، وعرضتها كاقتراح للنقاش، ومع تلقي الملاحظات وإدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة ١٩٩٨م.

٢- سمحت للبنوك بإضافة شريحة ثالثة لرأس المال بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقيَّة. (عبدالمطلب، ٢٠٠٥: ٩٩)

وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوَّن من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي)، وهذا كما هو محدَّد في اتِّفاقيَّة ١٩٨٨م + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين)، وهذه الأخيرة أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفَّر فيه الشروط الآتية: (عبدالمطلب ٢٠٠٥: ١٠٣)

- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصليَّة لا تقلُّ عن سنتين، وأن لا يتجاوز ٥٠ % كحد أقصى من رأس مال البنك من الطبقة الأولى (حسب تعريف بعض الدول).
- أن يكون صالحًا لتغطية المخاطر السوقيَّة فقط، بما في ذلك مخاطر الصّرف الأجنبي.
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة

الثالثة من رأس المال ، وذلك ضمن الحد المذكور.

- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال ≤ الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة، وقد قرَّرت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنًا بالإرادة الوطنيَّة.

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتمُّ إيجاد صلة رقميَّة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقيَّة في ١٢،٥ (وذلك على أساس أن ١٠٠ مقسومة على ٨ وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي ١٢،٥) ثمَّ إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

وبما أنَّ المخاطرة السوقيَّة قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمَّنت مقترحات اللجنة طرقًا إحصائيَّة نمطيَّة لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدَّرة للمخاطرة (Value at Risk (VAR إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذن العلاقة المعدَّلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة ١ + شريحة ٢ + شريحة ٣)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقيَّة} \times ١٢،٥} \geq ٨\%$$

للإشارة فإنَّ اللجنة ترى أنه يتعيَّن على البنوك المستخدمة لنماذج داخليَّة أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبِّر عن كلِّ مخاطرها السوقيَّة ، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد، أي باستخدام النماذج الداخليَّة، أو باستخدام النموذج الموحَّد الصادر عن اللجنة (عبدالمطلب ٢٠٠٥: ١٠٣).

٢-١-٦ تأثيرات مقررات بازل ١ على النظام المصرفي

منذ بدأ العمل باتفاقية بازلI في ١٩٩٢، نتج عنها بعض الجوانب الايجابية وأخرى سلبية، وفيما يلي نتناولها بإيجاز على النحو الآتي(مفتاح، رحال، ٢٠١٣: ٦)

أ- ايجابيات تطبيق مقررات بازل١: تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي:

١- حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال(مفتاح، رحال، ٢٠١٣: ٦٣)

٢- دعم استقرار النظام المصرفي الدولي، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.

٣- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد؛ نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان (بوحضير، لعرابة، ٢٠١٠: ١٨)

عيوب مقررات بازل١:

وجهت لمقررات بازل١ عدة انتقادات يتمثل أهمها فيما يلي (خصاونة، ٢٠٠٨: ١١٣-١٣٢)، حفيان ٢٠١٣: ٥١):

١- أعطى معيار بازل١ وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD ، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان.

٢- عدم مراعاة درجة التصنيف بين المدينين أو التسهيلات. فقد تم إعطاء نفس الحجم من وزن المخاطر لتسهيلات القطاع الخاص (١٠٠٪).

٣- إحجام البنوك عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية ....)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة.

٤- اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة.

٥- ظهور مخاطر جديدة مثل مخاطر السوق التي تم أخذها في الحسبان في تعديلات ١٩٩٦م ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر المشتقات المالية التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن.

٢-٢ اتفاقية بازل٢:

(ناصر، ٢٠٠٦: ١٠- ١١)

بسبب الانتقادات السابقة وغيرها رأت لجنة بازل ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال، ليشمل المخاطر المتنوِّعة التي أصبحت تتعرَّض لها البنوك، خاصَّة في ظلِّ انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقَّات، وبعد محاولات عدة في ١٩٩٦م ، و١٩٩٨م ، و ١٩٩٩م تقدَّمت لجنة بازل في ١٦ يناير ٢٠٠١م بمقترحات أكثر تحديدًا وتفصيلاً حول الإطار الجديد لمعدَّل الملاءة المصرفيَّة، وطلبت آراء المعنيِّين والمختصِّين والهيئات (ومنها صندوق النقد الدولي) وبعد أن أجريت التعديلات النهائيَّة تمت إجازتها كاتفاق نهائي في يونيو ٢٠٠٤م وأصبحت جاهزة للتطبيق أعطيت فترة انتقالية تمتد إلى نهاية سنة ٢٠٠٦م أو بداية سنة ٢٠٠٧م.

١-٢-٢ هدف اتفاق بازل٢

تهدف اتفاقية بازل٢ إلى زيادة فعالية كفاءة رأس المال في البنوك وربطه مع حجم وطبيعة المخاطر الكلية التي تواجهها (غنيم، ٢٠٠٥: ٤١)، إضافة إلى بناء أساس صلب للتنظيم والرقابة على كفاية رأس المال وتبني الشفافية والإفصاح في السوق وتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر (كلاب، ٢٠٠٧: ٣٩).

٢-٢-٢ المرتكزات الأساسية لبازل٢

تضمنت بازل٢ ثلاثة ركائز أساسية هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الرقابة والإشراف المصرفي، قواعد الإفصاح والشفافية.

الركيزة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

إن الصيغة الجديدة لحساب كفاية رأس المال هي(ناصر،٢٠٠٦: ٩):

$$\frac{\text{رأس المال بمفهومه الشامل}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq ٨\%$$

أوجه الاتفاق والاختلاف بين اتفاقية بازلI،٢ فيما يتعلق بكفاية رأس المال. (محيميد ٢٠٠٨: ٣١)

أوجه الاتفاق:

١- نسبة كفاية رأس المال ٨٪ كما هي؛

٢- مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال لم تتغير؛

٣- أساليب قياس مخاطر السوق هي نفسها حسب اتفاق بازلI وتعديلاته في سنة ١٩٩٦م؛

٤- معاملات تحويل الالتزامات العرضية لم تجر عليها تعديلات.

أما نقاط الاختلاف فيمكن تلخيص بعضها كالتالي:

١- إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية.

٢- تم تعديل طرق قياس المخاطر لتصبح ثلاث طرق، وهي:

- الأسلوب النمطي أو المعياري:

(Standardized Approach)

- أسلوب التقييم الداخلي الأساسي:

(Foundation Internal Based Approach)

- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم:

(Advanced IRB Approach)

٣-٢-٢ مخاطر الائتمان وفقا لاتفاقية بازل٢

لقد أعادت اتفاقية بازل٢ النظر في كيفية تقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وذلك باستعمال طرق متباينة من حيث درجة تطورها، والتقنية المستعملة و مدى تلاؤمها مع البنوك، فجاءت هذه الاتفاقية بأسلوبين لقياس مخاطر الائتمان هما المنهج المعياري وأساليب التقييم الداخلي:

٢-٢-٣-١ المنهج المعياري أو النمطي:

وهي طريقة مقترحة لكل البنوك، تقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك، اعتمادا على التنقيط الذي تعطيه مؤسسات التقييم الدولية (٢٠٠٢:٥٨ – ٦١ ,***Dress***). وهي هيئات متخصصة في تنقيط الدول، المصارف، الشركات من حيث درجة المخاطر التي تحملها وفقا لمعايير معينة(خصاونة، ٢٠٠٨: ١٣١- ١٣٢). والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي:

جدول(٣) الوزن الترجيحي للقروض الممنوحة وفق المنهج المعياري.

التقييم / المدين		AAA إلى AA -	A+ إلى A -	BBB+ إلى - BBB	BB + إلى BB -	B + إلى B -	أقل من B -	بدون تصنيف
الحكومات والبنوك المركزية		%٠	%٢٠	%٥٠	%١٠٠		%١٥٠	%١٠٠
مؤسسات القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية (PSE)		تقدر أوزان مخاطر المطالبات على مؤسسات القطاع العام طبقا للخيار ١ أو الخيار ٢ للمطالبات على المصارف. وإذا اختير الخيار ٢ يجري تطبيقه دون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.						
بنوك التنمية المتعددة (MDB)**		تعالج حسب الخيار ٢ للمطالبات على المصارف و لكن بدون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل. إذ يطبق الترجيح ٠ بالمائة على مطالبات مصارف (MDB) التي تتمتع بتصنيف مرتفع (Highly - Rated) و التي تفي بمعايير اللجنة.						
البنوك	الخيار١	٪٢٠	٪٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٥٠	٪١٠٠
	الخيار٢	٪٢٠	٪٥٠	٪٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٥٠	٪٥٠
	المطالبات أقل من ٣أشهر	٪٢٠	٪٢٠	٪٢٠	٪٥٠	٪٥٠	٪١٥٠	٪٢٠
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية		تعالج مثلما تعالج المطالبات على المصارف بشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأسمال القائمة على أساس المخاطر. و خلاف ذلك فإنها تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها المطالبات على الشركات.						
المؤسسات		٪٢٠	٪٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٥٠	٪١٥٠	٪١٠٠
محافظ التجزئة		حددت اللجنة وزن مخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة ب 75 بالمائة						
قروض العقارات السكنية		حددت اللجنة وزن مخاطر للقروض المضمونة بالكامل برهن عقار سكني ب 35 بالمائة سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا. و قد يطلب من البنوك أن تزيد من تلك الأوزان التفضيلية وفقا لما تقتضيه الحاجة.						
قروض العقارات التجارية		١٠٠ بالمائة باستثناء الأسواق المتقدمة و بعد موافقة البنك المركزي يسمح بتخفيض الوزن إلى ٥٠ بالمائة إذا كان العقار المرهون بقيمة مرتفعة.						
القروض التي مضى موعد استحقاقها		حددت اللجنة وزن مخاطر ١٥٠ بالمائة إذا كانت المخصصات المحددة أقل من ٢٠ بالمائة من رصيد الدين القائم، و ١٠٠% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن ٢٠ بالمائة من رصيد الدين القائم، ووزن المخاطر ١٠٠ بالمائة و يمكن خفضه إلى ٥٠ بالمائة بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن ٥٠ بالمائة من رصيد الدين القائم.						
الأصول الأخرى.		الوزن النمطي للمخاطر ١٠٠ بالمائة.						

المصدر: حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية رسالة ماجستير، جامعة قاصدي 2012م، ص٣١.

من خلال الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية (حفيان، ٢٠١٢: ٣٢).

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته.
- يتم منح وزن مخاطر للبنوك المنشأة في دولة معينة وزنا أقل بدرجة واحدة من وزن مخاطر الممنوح لحكومات تلك الدولة.
- أوزان المخاطر وفق هذا المنهج يعني أنه في حالة ما إذا كان المقترض جهة سيادية وقدم له البنك المقرض تمويلا قدره ١٠٠ مليون

دولار و هي مصنفة عند مرتبة AAA إلى – AA فإنه ستتم معاملة هذا الأصل (القرض) على أنه خال من مخاطر الائتمان، وأن البنك المقرض لن يطلب أي رأسمال مقابل ذلك. ولكن إذا كان تصنيف الجهة السيادية عند مرتبة BB إلى –B فان القرض المقدم سيتطلب حماية رأس المال بنسبة ١٠٠ بالمائة. بمعنى أن البنك سيحتفظ بنسبة ٤ بالمائة من رأس المال الأساسي (٤ مليون دولار)، وبنسبة ٨ بالمائة، أي ٨ مليون دولار لإجمالي رأس المال و هذا نظير المخاطر المرتبطة بالأصل.

أما إذا كان تصنيف المقترض عند أقل من –B فان احتساب متطلبات رأس المال للأصل الناشئ ١٠٠ مليون دولار سيعامل على أنه ١٥٠* مليون دولار، و عليه ستكون متطلبات رأسمال نظير مخاطره هي ٨ بالمائة من ١٥٠ مليون دولار. والملاحظ أنه في ظل هذه الطريقة (شلبي، www.arablawinfo.com).

- أن كل مؤسسة ترغب في الحصول على تمويل – خاصة من البنوك الأجنبية – سوف تكون مجبرة على اللجوء لهيئات التقييم الدولية لتقييمها مما يلقي بأعباء مالية كبيرة عليها خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢-٢-٣-٢ أساليب التقييم الداخلية: تستخدم بترخيص من السلطات الإشرافية، وتقوم على تقدير البنك للمخاطر المرتبطة بمقترضيه، وذلك بناءً على(خان، ٢٠٠٣: ١١٢ – ١١٥):

أ- احتمال حدوث عجز عن السداد للعميل: اعتمادا على تصنيف مؤسسات التقييم الدولية له وكذلك معلومات أخرى حول مركز العميل، ووضعية القطاع الذي ينتمي إليه العميل...الخ؛

ب- الخسارة التي سيتحملها البنك عند وقوع العجز عن السداد؛

ج- حجم الانكشاف الكلي عند العجز عن السداد: أي حجم الخسائر الكلية التي سيتعرض لها البنك؛

د- آجال الائتمان: حيث كلما مالت إلى الطول زادت المخاطر؛

هـ- درجة التركيز: كلما تنوعت محفظة قروض البنك كان ذلك عاملا مخففا للمخاطر.

وأساليب التقييم الداخلي نوعان: نموذج التصنيف الداخلي ، ونموذج التصنيف الداخلي المتطور.

الأسلوب الأول: نموذج التصنيف الداخلي: حيث يمكن للبنوك التي لها نظام معلومات فعال وكفاءة بشرية وتقنية أن تقدر بنفسها حجم المخاطر المرتبطة بأصولها (شابر، ٢٠٠٠: ٦١).

الأسلوب الثاني: نموذج التصنيف الداخلي المتطور: وهو طريقة مطورة، حيث يعتمد على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال مدة معينة، و استخدام برامج متطورة لتقدير مخاطر الائتمان. وهي تمكن البنوك من تحديد متطلباتها من رأس المال بدقة، ولكنه مكلف من الناحية المادية و تحتاج إلى كفاءات بشرية وتقنية (الخطيب، ٢٠٠٥: ٤٣ – ٤٤).

٢-٢-٤ مخاطر السوق وفقا لاتفاقية بازل٢:

تغطى مخاطر السوق (غنيم،٢٠٠٥: ٤٢)؛ مخاطر تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بأصول والتزامات البنك والبنود خارج الميزانية، كذلك مخاطر تقلبات أسعار الصرف لمراكز العملات المختلفة. ويتم قياس مخاطر السوق باستخدام إحدى طريقتين هما: الطريقة المعيارية ، النماذج الداخلية كما يلي(خان، ٢٠٠٣: ١١٥ – ١١٧).

الطريقة المعيارية: تقوم على أساس إعطاء طريقة محددة لحساب المخاطر المرتبطة بـ: معدلات الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار السلع. كمثال فمخاطر الأسهم قسمتها إلى:

أ- مخاطر متعلقة بالجهة المصدرة للورقة وتمثل ٠٨ % من قيمة التعرض للخطر؛

ب- مخاطر السوق العامة: وهي تمثل٠٨ % من القيمة الاسمية للورقة المالية.

النماذج الداخلية: وهي عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدمها البنوك بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لـ: أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم والسندات، أسعار السلع التي يمكن أن يتاجر بها البنك.

٢-٢-٥ معالجة بازل2 للمخاطر التشغيلية:

مخاطر التشغيل هي (غنيم، ٢٠٠٥: ٤٣)؛ تلك المخاطر المتعلقة بخسائر التشغيل التي قد تنجم عن أخطاء العاملين بالبنك أو أحداث خارجية أو أعطال وتلف وسائل انجاز الأعمال داخل البنك. وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل وهي: (غنيم، ٢٠٠٥:٤٣).

طريقة المؤشر الأساسي: حيث تتمثل مخاطر التشغيل في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه لآخر ثلاث سنوات مضروبة في معامل حددته اللجنة بـ ١٥ %.

الطريقة المعيارية أو القياسية: يتم تقسيم أنشطة البنك إلى ثمان مجموعات وهي؛ أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والمدفوعات والتسويات وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة، ويتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة يطلق عليها معامل Beta كنسبة من دخل كل نشاط، وهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وتتراوح معاملاتها ما بين ١٢ % و ١٨ % مضروب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه لآخر ثلاث سنوات لكل نشاط.

منهج القياس المتقدم: حيث يتابع البنك خسائره من حيث: حجمها، أسبابها، تواريخ حدوثها، كيفية تحملها، مكان حدوثها...الخ. وباستخدام نماذج رياضية وبرامج إعلام آلي يتمكن من تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك بدقة.

الركيزة الثانية: الرقابة والإشراف المصرفي:

إن الهدف من الرقابة والإشراف على مجموع البنوك والمؤسسات التي تنشط في بلد معين هو التأكد من مدى كفاية رأسمالها، ويمكن للبنوك

المركزية تفعيلها بما يلي:(الخطيب، ٢٠٠٥: ٥١)

- تحديد معدل كفاية رأس مال بنوكها عند حد أكبر من ٠٨ %، حسب درجة استقرار اقتصاد الدولة ، أو مطالبة بنك معين بذلك؛
- مطالبة بعض البنوك بحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال يفوق الحد الأدنى المقرر لباقي البنوك بذات الدولة اعتمادا على العديد من العوامل منها طبيعة مكونات رأس المال ومقدرته على توفير رأس مال إضافي.
- مطالبة البنوك بأن يتوفر لديها أنظمة داخلية لتقييم المخاطر وتقدير مدى كفاية رأس المال بما يسمح بتدفق المعلومات صحيحة وواضحة للسلطة الرقابية؛
- التدخل الرقابي من خلال وسائل الإنذار المبكر لاكتشاف المصاعب التي يمكن أن تواجهها البنوك في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في مرحلة مبكرة لمنع تدهور رأس مال البنك.

الركيزة الثالثة: معايير الإفصاح والشفافية:

وتعني أن تعكس التقارير السنوية الوضعية الحقيقية للبنك وذلك بتوفير المعلومات حول: هيكل رأس المال، نوعية مخاطره ، وحجمها، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع...الخ (الخطيب، ٢٠٠٥: ٥٢).

٣- تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل٢

البنوك الإسلامية غير بعيدة عن معايير الرقابة الدولية، لأنها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول، وهي مضطرة للالتزام بهذه المعايير إذا ما أرادت أن تتعامل مع الأسواق الدولية ولكن تطبيقها لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الجوهرية الموجودة ما بينها وبين البنوك التقليدية.

٣-١ معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية

إن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن أن تقاس بنفس أسلوب قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية وإن كانت الأهمية النسبية لأنواع المخاطر قد تختلف بسبب اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية. (الشيخ، ٢٠٠٥: ٢٥)

٣-٢ تقسيم أصول المصرف الإسلامي حسب درجة خطورتها؛

حيث تقسم الأصول حسب درجة مخاطرها إلى المجموعات التالية:

٣-٢-١ أصول الميزانية:

أخذا بعين الاعتبار لدرجة المخاطر المرتبطة بكل أصل فيمكن تصنيفها إلى:

أ- الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره ١٠٠ ٪، مثل: المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي...الخ.

ب- الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره ١٠٠ ٪.
- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره ٥٠ ٪.

ج- فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازلI.

٣-٢-٢ الالتزامات خارج الميزانية:

تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازلI، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في البنوك التقليدية ما عدا عدم أخذ الفوائد.

٣-٢-٣ المشتقات المالية:

هناك جدلا ما زال يدور حول مشروعية استعمالها من عدمه (حسن،٢٠٠٥: ١٦-٢٣).

ومن أهم الأسئلة التي تم إثارتها في هذا المجال هو طبيعة حسابات الاستثمار المشاركة في الربح (حسابات الاستثمار المشترك) حيث أنها ليست ودائع كما أن تعريف لجنة بازل لرأس المال التنظيمي لا يشمل مثل هذا النوع من الحسابات (الشيخ، ٢٠٠٥: ١٠).

وبناء على ما سبق فقد بذلت جهودا من قبل اللجنة المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم معيار لكفاية رأس المال يقيس بشكل ملائم ملاءة البنوك الإسلامية. (الشيخ، ٢٠٠٥: ٢٤).

توصلت هذه اللجنة في البيان الصادر عنها في مارس ١٩٩٩ إلى ما يلي: (الشيخ،٢٠٠٥: ١١)

أ- هنالك مخاطر أخرى غير المخاطر الائتمانية العادية تنشأ عن إدارة حسابات الاستثمار المشترك.

ب- هنالك مخاطر "استئمانية" تنشأ عن مخالفة إدارة البنك قيود عقود الاستثمار أو حصول تعدي أو إهمال في إدارة أموال المستثمرين حيث يكون البنك مسؤولاً من ناحية قانونية في هذه الحالة.

ج- هنالك نوع آخر من المخاطر يمكن أن يتعرض له البنك الإسلامي يتمثل في الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها لتعديل العائد على حسابات الاستثمار المشترك وذلك بالتخلي عن جزء من العائد على حقوق المساهمين وذلك للتمكن من المنافسة في السوق، وسمّت اللجنة هذا النوع من المخاطر "المخاطر التجارية المنقولة".

د- بسبب المخاطر الواردة في ب و ج (الاستئمانية، التجارية المنقولة) يتم ضم (٥٠٪) من حسابات الاستثمار المشترك لمقام النسبة.

هـ- أخذا بعين الاعتبار الملاحظات السابقة فصيغة حساب كفاية رأس المال التي أقرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هي كما يلي: (الشيخ، ٢٠٠٥: ٢٥).

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية =

رأس المال المدفوع، الاحتياطات+ مخاطر الاستثمار، احتياطيات إعادة التقويم

الأصول الخطرة المرجحة (الممولة من رأسمال المصرف +المطلوبات(باستثناء حسابات الاستثمار المشترك))

وتم إضافة نصف حسابات الاستثمار المشترك لمقام هذه النسبة بسبب أن هذه الحسابات وفي حالة خسارة الاستثمارات التي يتم تمويلها من خلالها تتحمل هي هذه الخسارة و لا تتحمل حقوق مساهمي البنك أي جزء منها إلا بمقدار الخسائر التي قد تنشأ من المخاطر الاستئمانية والمخاطر التجارية المنقولة الواردة في (ب، ج).

لعل من المناسب هنا توضيح المقصود بالمخاطر التجارية المنقولة. يمكن القول أن حسابات الاستثمار المشترك تشبه إلى حد كبير في طبيعتها الأموال المستثمرة ضمن صناديق الاستثمار المشترك (Mutual Funds) إلا أنها تعطي المستثمر ميزة إمكانية سحب أموالهم بموجب إشعارات قصيرة الأجل. الإشكالية التي تواجه البنوك الإسلامية هي أن هذه الأموال مستثمرة في موجودات لا تتمتع جميعها بدرجة عالية من السيولة الأمر الذي يجعل من الصعب عليها مواجهة سحوبات مفاجئة بمبالغ كبيرة، وعليه فإن البنوك الإسلامية قد تستخدم العائد على حقوق مساهمي البنك لدعم العائد على حسابات الاستثمار المشترك لتجنب الإعسار المالي الذي قد ينشأ عن سحب ودائع الاستثمار المشترك (الشيخ، ٢٠٠٥: ١١).

هذا، ويلاحظ أن اللجنة لم تدرج حسابات الاستثمار المشترك ضمن بسط النسبة كونها لا تتحمل أي من المخاطر التي عرفتها اللجنة في مقام النسبة وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبارها جزءا من رأس المال التنظيمي الذي يمكن أن يتحمل خسائر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية.

٣-٣ تطبيق مصرف الراجحي لاتفاقية بازل٢

سنتناول واقع تطبيق المصرف لمتطلبات بازل٢ لأنها تتضمن متطلبات بازل١ أيضا. وقد سبق التوضيح أن بازل٢ تضمنت ثلاثة ركائز أساسية هي: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، الرقابة والإشراف المصرفي، قواعد الإفصاح والشفافية.

٣-٣-١ تأسيس المصرف

تأسست شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (شركة مساهمة سعودية) بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٤٠٧ هـ (الموافق ٢٩ يونيو ١٩٨٧م). (التقرير المالي ٢٠١٤: ٩) تقدم الشركة لعملائها منتجات مصرفية قائمة على مبدأ تجنب الفوائد طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، يتم المحاسبة عن هذه المنتجات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (التقرير المالي ٢٠١٤: ٢٤)، يمارس المصرف نشاطه بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية وله سبعة شركات تابعة منها ثلاثة شركات مسجلة خارج المملكة يمتلك جميع أو غالبية حصصها كما هو موضح في الجدول:

جدول (٤) يبين الشركات التابعة لمصرف الراجحي

اسم الشركة	مقر عملها	نسبة ملكية المصرف
شركة الراجحي للتطوير المحدودة	السعودية	٪١٠٠
شركة الراجحي المحدودة	ماليزيا	٪١٠٠
شركة الراجحي المالية	السعودية	٪١٠٠
مصرف الراجحي	الكويت	٪١٠٠
مصرف الراجحي	الأردن	٪١٠٠
شركة وكالة تكافل الراجحي	السعودية	٪٩٩
شركة الراجحي للخدمات الإدارية	السعودية	٪١٠٠

المصدر: مصرف الراجحي، التقرير المالي السنوي ٢٠١٤، ص٩، التقرير المالي ٢٠١٣،ص٤٣

٣-٣-٢ رأسماله.

بلغ رأس مال مصرف الراجحي في العام ٢٠١٤م قرابة ٤١.٩ مليار ريال سعودي منها ١٦.٢٥مليار ريال رأسمال أساسي، ومثلها احتياطي نظامي والبقية موزعة بين احتياطيات أخرى وأرباح محتجزة وأرباح مقترح توزيعها. (التقرير المالي ٢٠١٤: ٣).

٣-٣-٣ كفاية رأس المال بمصرف الراجحي

تبعا لكون المملكة العربية السعودية عضوا في مجموعة العشرين (جي - ٢٠) ، فقد صدرت تعليمات مؤسسات النقد لجميع المؤسسات المالية في المملكة بالالتزام بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل الثاني (Basel II) (مصرف الراجحي، التقرير المالي ٢٠١٤: ٤٠) واعتبارا من ١ يناير ٢٠٠٨ بدأ مصرف الراجحي بتطبيق الإطار العملي الجديد لتوصيات لجنة بازل٢ بشأن كفاية رأس المال وفقا لما اعتمدته مؤسسة النقد (التقرير المالي مصرف الراجحي، ٢٠٠٧: ٥٧ التقرير السنوي لمؤسسة النقد، ٢٠١١: ٦٠) حيث يتم مراقبة معدل كفاية رأس المال في مصرف الراجحي بشكل يومي من قبل إدارة المصرف (التقرير المالي، ٢٠١٣: ٦٥) وذلك باستخدام النسب المقررة بواسطة مؤسسة النقد العربي السعودي (التقرير المالي، ٢٠١٤: ٧٢) التي تطلب من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من إجمالي رأس مال نظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر عند أو أعلى من ٨٪ (التقرير المالي، ٢٠١٣: ٧١، تقرير مؤسسة النقد ٢٠١٤: ٧١) وهي النسبة التي حددتها لجنة بازل.

استخدم المصرف المنهج المعياري لقياس معدل كفاية رأس المال منذ العام ٢٠٠٨م، واستمر في استخدام هذا المنهج إلى مطلع العام ٢٠١٢م موعد انتقال المصارف السعودية إلى استخدام أسلوب

التقييم الداخلي الأساسي -الطريقة الأساسية - Foundation Internal Rating Based Approach FIRB (التقرير المالي، ٢٠٠٨: ٧٨ ، تقرير مؤسسة النقد ٢٠١١: ٦٠)

ويتم احتساب رأس المال الإضافي المطلوب بموجب الركيزة الثانية باستخدام النماذج الداخلية المطورة من قبل المصرف. (التقرير السنوي، ٢٠١٠: ٨٤)

الجدول الآتي يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي خلال سبع سنوات من ٢٠٠٨ - ٢٠١٤م.

جدول(٥) يبين نسبة كفاية رأس المال لمصرف الراجحي خلال الفترة من ٢٠٠٨– ٢٠١٣م

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
مخاطر الائتمان	١١٧,٣	١٢٩,٣	١٢٧,٢	١٤١,٧	١٧١,٧	١٨٣,٧	٢٠٢
المخاطر التشغيلية	١٧,٩	١٧,٩	١٩,٢	١٩,٢	٢٠,٤	٢٣,٦	٢٤
المخاطر السوقية	١,٦	٧,١١	٨,٣	١٠,١	٢,٧	٠,٣٤٦	٠,٦٨٤
إجمالي المخاطر الثلاث	١٣٦,٨	١٥٩	١٥٤,٦	١٧١	١٩٤,٧	٢٠٧,٧	٢٢٦,٧
رأس المال الأساسي	٢٠,٥	٢٢	٢٣,٥	٢٥,٤	٢٨,٦	٣٨,٤	٤١,٩
رأس المال المساند	٩,٥	٧,٨	٨,٤	٧,٢	١٠	٢,٣	٢,٥
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	٣٠	٣٠,٧	٣١,٩	٣٢,٧	٣٨,٦	٤٠,٧	٤٤,٤
معدل كفاية رأس المال							
الأساسي	٪١٤,٦٠	٪١٣,٨٢	٪١٥,٢٣	٪١٤,٨٨	٪١٤,٦٨	٪١٨,٤٩	٪١٨,٤٨
الأساسي والمساند	٪٢١,٣٩	٪١٩,٣٠	٪٢٠,٦٣	٪١٩,١٢	٪١٩,٦٠	٪١٩,٨٣	٪١٩,٥٩

الجدول من إعداد الباحث؛ اعتمادا على التقارير السنوية للمصرف من ٢٠٠٨ – ٢٠١٤م

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه التزام المصرف بمعدل كفاية رأس المال أكبر من ضعف الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل ومؤسسة النقد العربي السعودي ٨٪.

إن تلك النسب تقيس كفاية رأس المال من خلال مقارنة رأس مال المصرف المؤهل مع قائمة المركز المالي الموحدة والتعهدات والالتزامات.

٤-٣-٣ مخاطر الائتمان في أدبيات مصرف الراجحي

(التقرير السنوي، ٢٠١٤: ٥١)

تعد مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر أهمية التي تتعرض لها المجموعة. وتتمثل في عدم قدرة الطرف الآخر لعملية مالية على الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية عن (التمويلات) أو الائتمان الممنوح للعميل، والنقدية، والودائع لدى البنوك الأخرى. كما تتواجد مخاطر الائتمان في بعض الأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي كالاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية...الخ

٣-٣-٥ تصنيف مخاطر الائتمان في مصرف الراجحي:

(التقرير السنوي، ٢٠١٠: ٨٤)

وفقاً للإرشادات والتوجيهات الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي والمتعلقة بالمنهج المعياري، فإن المصرف يصنف المخاطر إلى الفئات التالية:

- المخاطر السيادية (مخاطر الدولة): تطلب مؤسسة النقد من البنوك العاملة في المملكة والمعرضة لمخاطر سيادية تتعلق بدول أخرى (بما فيها المعايير المنصوص عليها في بازل- ٢) أن تستخدم وزن المخاطر التفضيلي المعين لتلك الدولة من قبل الجهة الإشرافية الوطنية فيها.
- المطالبات على البنوك وشركات الأوراق المالية تستخدم الخيار الثاني بموجب تعليمات بازل-٢.
- يجب أن تكون الفئات التالية متوافقة مع إرشادات وتوجيهات مؤسسة النقد القائمة على اتفاقية بازل ٢ وهي على النحو التالي:

مصارف التنمية والتطوير، والمطالبات على الشركات، والمطالبات على محافظ تمويل الأفراد غير المضمونة بعقارات، والمطالبات المضمونة برهن عقارات سكنية، والمطالبات المضمونة برهن عقارات تجارية، والتسهيلات الائتمانية المستحقة، والبنود خارج قائمة المركز المالي، كل ذلك يجب أن يكون متوافقا مع إرشادات وتوجيهات ساما القائمة على اتفاقية - بازل.

٣-٣-٦ إدارة مخاطر الائتمان:

(التقارير السنوية، ٢٠٠٧-٢٠١٤)

تتم إدارة المخاطر في المصرف من خلال مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر، والتي يرأسها مدير مخاطر الائتمان الذي يتبع للرئيس التنفيذي، وتتكون مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر من إدارة ائتمان الشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة تحليل المحافظ الائتمانية والمخاطر ورأس المال، وسياسة الائتمان ومشاريع تقنية المعلومات، وإدارة ورقابة الائتمان.

تتكون أنشطة مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر مما يلي:

- تقويم، واعتماد حدود/التعرض للمخاطر، وذلك ضمن نطاق الجهات ذات الصلاحية (أو رفع التوصيات لجهات الصلاحية الأعلى في حالة وجود مخاطر أكبر) ، وذلك بشكل مستقل عن قطاعات الأعمال.
- تطوير، وتبليغ، وتوجيه، ومراقبة الالتزام بسياسات الائتمان الشاملة.
- رفع التوصيات، بشكل مشترك مع قطاعات الأعمال، إلى مجلس الإدارة عن قدرة المصرف لقبول كافة أنواع المخاطر.
- الإدارة اليومية لجميع وظائف المخاطر

الأخرى، بما في ذلك مراقبة ومتابعة وإعداد التقارير المتعلقة بحدود المخاطر، وذلك لأغراض الرقابة الداخلية والالتزام بالمتطلبات النظامية.

٣-٣-٧ قياس مخاطر الائتمان في مصرف الراجحي

يستخدم المصرف تقييم وكالات التصنيف الائتماني (التقرير السنوي، ٢٠٠٨: ٨٤ ، ٢٠١٠: ٨٦): (ستاندرد آند بورز S & P- موديز Moody's- فيتش Fitch) لتقييم مخاطر: (الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية). ووفقاً لتعليمات بازل٢؛ فإن المصرف يقارن تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل٢.

فيقوم المصرف باحتساب مخاطر تخلف العملاء كجزء من متطلبات الركيزة الأولى من متطلبات بازل ٢ باستخدام المنهج المعياري لتحديد مبلغ رأس المال الذي سيحتفظ به لقاء مخاطر تعثر العملاء. وبموجب هذا المنهج المعياري، يتم تحديد أوزان المخاطر لأنواع محددة من المخاطر الائتمانية بشكل أساسي بناء على التصنيف الخارجي المعطى من وكالات التصنيف الائتماني للعملاء الملتزمين الذين ليس لهم تصنيف خارجي، وبعد ذلك يتم ضبط مخاطر التعثر وفقاً لمتطلبات رأس المال. (التقرير السنوي، ٢٠١٠: ٨٣-٨٤ ، ٢٠١٤: ٨٣).

٣-٣-٨ مخاطر السوق

(التقرير السنوي، ٢٠١٠: ٨٧):

يتعرض المصرف لمخاطر السوق والتي تتمثل في مخاطر تذبذب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في الأسعار السائدة في السوق لتلك الأداة، وتتألف مخاطر السوق من مخاطر معدلات الربحية، ومخاطر الصرف الأجنبي، ومخاطر الأسهم، ومخاطر السلع. ويستخدم المصرف النموذج المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب لمخاطر السوق.

٣-٣-٩ مخاطر التشغيل:

(التقرير السنوي، ٢٠١٠: ٨٧، ٨٩)

يعرف المصرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة التي قد تنشأ عن نقص أو فشل العمليات الداخلية، وكذلك الأخطاء الناتجة من العنصر البشري أو الأنظمة الإلكترونية، بالإضافة إلى الأخطاء الناتجة من أحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. ويستخدم مصرف الراجحي المنهج المعياري لاحتساب كفاية رأس المال اللازمة لتغطية الخسائر الناتجة من المخاطر التشغيلية.

٣-٣-١٠ التصنيف الائتماني للمصرف

(التقرير السنوي، ٢٠١٤: ٢١)

بناء على ما سبق فإن وكالات التصنيف الدولية السابقة الذكر تحتفظ بنظرة مستقرة لمصرف الراجحي لما يمتلكه من مركز مالي قوي حيث:

- تصنف وكالة ستاندرد اند بورز المصرف عند (+A) للالتزامات طويلة الأجل وكذلك (A-١) للالتزامات قصيرة الأجل.
- كما تمنح وكالة فتش المصرف تصنيف عند (+A) للالتزامات طويلة الأجل و(F1) للالتزامات قصيرة الأجل. كما منحت وكالة كابيتال انتليجنس المصرف درجة (-AA) للقوة المالية، ودرجة (A1) للالتزامات قصيرة الأجل.
- في حين منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني المصرف درجة (A1) للالتزامات طويلة الأجل ، ودرجة (P-1) للالتزامات قصيرة الأجل.

٣-٣-١١ الرقابة والإشراف المصرفي:

تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي مهامها الإشرافية والرقابية على البنوك من خلال:

١- إصدار التعليمات والضوابط والقيام بالزيارات الإشرافية التي تشمل برامج الفحص التي تعزز فاعلية أداءها في الاقتصاد السعودي وتقلل المخاطر وترفع من مستوى الملاءة المالية للبنوك. (التقرير السنوي لمؤسسة النقد، ٢٠١١: ٦٠).

٢- الزيارات الميدانية: حيث تشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا ورئيس لجنة المراجعة ، وتتضمن الاجتماعات الثنائية مناقشات تتعلق باستراتيجية البنك وعملياته، وحجم مخاطره وطريقة إدارتها وأساليب الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي الإشراف البنكي في مؤسسة النقد تحديث تقييم حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك. (التقرير السنوي لمؤسسة النقد،٢٠١١: ٦٠).

٣-٣-١٢ معايير الإفصاح والشفافية:

طبقاً للركيزة ٣- من توصيات لجنة بازل ٢، يقدم البنك الإفصاحات الكمية والنوعية في تقاريره الدورية للوضعية الحقيقة للبنك ممثلا في هيكل رأس المال، نوعية مخاطره ، وحجمها، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع. وكذلك على موقع المصرف على الإنترنت www.alrajhibank.com.sa وفي موقع السوق المالية السعودي تداول أيضا.

٤- الصعوبات التي يواجهها البنك في سبيل تطبيق مقررات بازل.

من تتبعي لتقارير مصرف الراجحي منذ ٢٠٠٨م وحتى ٢٠١٤ لم أجد فيها ما يشير إلى وجود صعوبات في تطبيق متطلبات، بل أن التقارير تثبت تجاوز نسبة كفاية رأس المال في المصرف النسبة المعتمد في معايير بازل الدولية. فنسبة كفاية رأس المال في معايير بازل هي ٨٪ بينما في مصرف الراجحي بلغت هذه النسبة كما يبينها الجدول الآتي:

معدل كفاية رأس المال							
الأساسي	١٤,٦٠٪	١٣,٨٢٪	١٥,٢٣٪	١٤,٨٨٪	١٤,٦٨٪	١٨,٤٩٪	١٨,٤٨٪
الأساسي والمساند	٢١,٣٩٪	١٩,٣٠٪	٢٠,٦٣٪	١٩,١٢٪	١٩,٦٠٪	١٩,٨٣٪	١٩,٥٩٪

لكن هذا الوضع خاص بدول مجلس التعاون الخليجي بسبب الوفرة المالية التي تتمتع بها هذه الدول. بينما المصارف الإسلامية في بقية دول العالم الإسلامي تجد صعوبة في توفير الحد الأدنى اللازم لكفاية رأس المال إضافة إلى عدم وجود القروض المساندة والاقتراض التساهمي في رأس المال التكميلي للمصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية.

٥ـ الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

من خلال الدراسة والتحليل يمكن للباحث إجمال النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالآتي:

١- أظهرت الدراسة أن رأس المال في جزئه الأساسي لا يختلف عن الموجود في البنوك التقليدية؛ وأن الاختلاف فقط في عدم وجود القروض المساندة والمشتقات المالية في المصارف الإسلامية كما هي في البنوك التقليدية.

٢- أن هناك اختلاف في أوزان المخاطر باختلاف طبيعة الأصول في الميزانية؛ حيث أظهرت الدراسة أن:

أ- الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره ١٠٠ ٪، مثل: المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي...الخ.

ب- الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

- إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره ١٠٠ ٪.
- إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره ٥٠ ٪.

٣- فيما يخص باقي أنشطة البنك الإسلامي: يطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقيات بازل بما في ذلك الالتزامات خارج الميزانية.

٤- أظهرت الدراسة أن هناك محاولات جادة من قبل البنوك الإسلامية للالتزام بكل ما جاءت به اتفاقيات بازل٢.

٥- أنه تبعا لكون المملكة العربية السعودية عضوا في مجموعة العشرين (جي-٢٠)، فقد صدرت تعليمات مؤسسات النقد لجميع المؤسسات المالية في المملكة بالالتزام بمبادئ ومعايير اتفاقية بازل الثانية (Basel II) التي تطلب من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من إجمالي رأس مال نظامي إلى الموجودات

المرجحة بالمخاطر عند أو أعلى من ٨٪ وهي النسبة التي حددتها لجنة بازل، وذلك اعتبارا من يناير ٢٠٠٨م.

٦- أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية يمكن أن تقاس بنفس أسلوب قياس نسبة كفاية رأس المال للبنوك التقليدية وإن كانت الأهمية النسبية لأنواع المخاطر قد تختلف بسبب اختلاف طبيعة نشاط البنوك الإسلامية.

٧- أن المصارف السعودية بما فيها المصارف الإسلامية تقوم باحتساب مخاطر تخلف العملاء كجزء من متطلبات الركيزة الأولى من متطلبات بازل٢ باستخدام المنهج المعياري لتحديد مبلغ رأس المال الذي سيحتفظ به المصرف لقاء مخاطر تعثر العملاء.

٨- تتم إدارة المخاطر في مصرف الراجحي من خلال مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر، والتي يرأسها مدير مخاطر الائتمان الذي يتبع للرئيس التنفيذي، وتتكون مجموعة إدارة الائتمان والمخاطر من إدارة ائتمان الشركات، وإدارة المخاطر، وإدارة تحليل المحافظ الائتمانية والمخاطر ورأس المال، وسياسة الائتمان ومشاريع تقنية المعلومات، وإدارة ورقابة الائتمان.

٩- يستخدم مصرف الراجحي تقييم وكالات التصنيف الائتماني: (ستاندرد آند بورز S&P- موديز Moody's - فيتش Fitch) لتقييم مخاطر: (الشركات، البنوك، مؤسسات القطاع العام، والمخاطر السيادية). ووفقاً لتعليمات بازل٢ ؛ فإن المصرف يقارن تصنيف وكالات التصنيف الخارجية بأوزان المخاطر المعيارية المحددة من بازل٢.

١٠- استخدم مصرف المنهج المعياري لقياس معدل كفاية رأس المال منذ العام ٢٠٠٨م، واستمر في استخدام هذا المنهج إلى مطلع العام ٢٠١٢م موعد انتقال المصارف السعودية إلى استخدام أسلوب التقييم الداخلي الأساسي - الطريقة الأساسية Foundation Internal Rating Based Approach - .FIRB

١١- يحتسب المصرف رأس المال الإضافي المطلوب بموجب الركيزة الثانية باستخدام النماذج الداخلية المطورة من قبل المصرف.

١٢- تجاوز نسبة كفاية رأس المال في مصرف الراجحي النسبة المعتمد في معايير بازل الدولية. فنسبة كفاية رأس المال في معايير بازل هي ٨٪ بينما في مصرف الراجحي بلغت هذه النسبة كما يبينها الجدول الآتي:

معدل كفاية رأس المال							
الأساسي	١٤,٦٠٪	١٣,٨٢٪	١٥,٢٣٪	١٤,٨٨٪	١٤,٦٨٪	١٨,٤٩٪	١٨,٤٨٪
الأساسي والمساند	٢١,٣٩٪	١٩,٣٠٪	٢٠,٦٣٪	١٩,١٢٪	١٩,٦٠٪	١٩,٨٣٪	١٩,٥٩٪

١٣- يستخدم المصرف النموذج المعياري لاحتساب رأس المال المطلوب لمخاطر السوق.

١٤- يستخدم مصرف الراجحي المنهج المعياري لاحتساب كفاية رأس المال اللازمة لتغطية الخسائر الناتجة من المخاطر التشغيلية.

١٥- بناء على ما سبق تصنف وكالة ستاندرد اند بورز مصرف الراجحي عند (+A) للالتزامات طويلة الأجل وكذلك (١-A) للالتزامات قصيرة الأجل. كما تمنح وكالة فتش المصرف تصنيف عند(+A) للالتزامات طويلة الأجل و(F1) للالتزامات قصيرة الأجل. كما منحت وكالة كابيتال انتليجنس المصرف درجة (-AA) للقوة المالية، ودرجة (A1) للالتزامات قصيرة الأجل. في حين منحت وكالة موديز للتصنيف الائتماني المصرف درجة (A1) للالتزامات طويلة الأجل ، ودرجة (P-1) للالتزامات قصيرة الأجل.

١٦- طبقا للركيزة الثانية من توصيات بازل٢ تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي مهامها الإشرافية والرقابية على المصارف الإسلامية والتقليدية على السواء من خلال:

أ- إصدار التعليمات والضوابط والقيام بالزيارات الإشرافية التي تشمل برامج الفحص التي تعزز فاعلية أداءها في الاقتصاد السعودي وتقلل المخاطر وترفع من مستوى الملاءة المالية للبنوك. (التقرير السنوي لمؤسسة النقد،٢٠١١: ٦٠).

ب- الزيارات الميدانية: حيث تشمل هذه الزيارات اجتماعات ثنائية بين الفريق الرقابي ورئيس مجلس الإدارة والإدارة العليا ورئيس لجنة المراجعة، وتتضمن الاجتماعات الثنائية مناقشات تتعلق باستراتيجية البنك وعملياته، وحجم مخاطره وطريقة إدارتها وأساليب الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تتيح هذه الاجتماعات الثنائية لموظفي الإشراف البنكي في مؤسسة النقد تحديث تقييم حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

١٧- طبقاً للركيزة الثالثة من توصيات لجنة بازل٢، يقدم مصرف الراجحي الإفصاحات الكمية والنوعية في تقاريره الدورية للوضعية الحقيقة للبنك ممثلا في هيكل رأس المال، نوعية مخاطره ، وحجمها، وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات، واستراتيجية التعامل مع المخاطر، ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب، الأرباح، الخسائر، الودائع. وكذلك على موقع المصرف على الإنترنت www.alrajhibank.com.sa وفي موقع السوق المالية السعودي تداول أيضا.

ثانيا. التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، ونتيجة للمنافسة القوية التي تواجهها المصارف الإسلامية من البنوك التقليدية (الوطنية – الدولية) ذات الخبرة الطويلة والمراكز المالية القوية سيما التي تقدم المنتجات والخدمات المالية

الإسلامية، **ومن أجل تحسين وتعزيز الوضع الحالي لكفاية رأس المال على مستوى البنوك الإسلامية عامة** يمكن للباحث تقديم التوصيات التالية:

١- الاهتمام بالمصارف الإسلامية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها من طرف البنوك المركزية ومؤسسات النقد بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها؛ فتطبيق معايير المصارف التقليدية على المصارف الإسلامية يضطر المصارف الإسلامية للتخلي عن صيغ استثمارية تنموية ومحاكات المصارف التقليدية في صيغها وأدواتها للإيفاء بمتطلبات كفاية رأس المال. وهو ما يتم فعلا. فقد أظهرت التقارير السنوية للمصارف الإسلامية تركز موجوداتها في البيوع المرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره حيث يعطى لها وزن ترجيحي قدره ٥٠٪، وبعضها في أسهم وصناديق استثمار دولية عالية السيولة.

٢- بغرض تحقيق التوصية الأولى لابد من توحيد الجهود ما بين المصارف الإسلامية لإنشاء مؤسسات لتقييم المخاطر المرتبطة بها وعملائها ويمكن أن يعهد بالأمر لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

٣- لن تستطيع المصارف الإسلامية أن تؤدي رسالتها ما لم تتبناها المصارف المركزية ومؤسسات النقد وذلك بوضع النظم واللوائح التي تراعي خصائصها.

المراجع

عبدالحميد، عبد المطلب ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٥.

أبو محيميد، موسى، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل٢ ، أطروحة دكتوراه ، قسم المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن ، ٢٠٠٨م.

ناصر، سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، في ظل المتغيرات الدولية الحديثة. الطبعة الأولى، الجزائر: مكتبة الريام، ٢٠٠٦م.

الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك ، الإسكندرية ، منشأة المعارف، ٢٠٠٥.

الطيب لحيلح، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، الملتقى الوطني حول: الإصلاح المصرفي في الجزائر، جامعة جيجل، ٢٠٠٥

حفيان، جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١٢م.

حماد، طارق عبد العال ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٣.

مفتاح صالح ، رحال فاطمة ، تأثير مقررات لجنة بازل٣ على النظام المصرفي الإسلامي، بحث مقدم في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد

والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي من ٠٩-١٠ سبتمبر ٢٠١٣، أسطنبول، تركيا.

بوحضير رقية، لعرابة مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل٢ ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٣، العدد ٢، جامعة الملك عبدالعزيز ، ٢٠١٠ ، ص١٨.

سلطان، أمل، مقررات بازل٢، أوراق عمل ، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة النشر.

خصاونة، أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها. الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٨م.

غنيم، أحمد، الأزمات المصرفية والمالية الأسباب النتائج العلاج،٢٠٠٥م بدون دار نشر.

كلاب، ميساء محي الدين، دوافع تطبيق دعائم بازل٢ وتحدياتها، دراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٧م ، ص٣٩.

شلبي، ماجدة أحمد، الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل. الدليل الالكتروني للقانون العربي، www.arablawinfo.com.

الزعابي، تهاني محمود، تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، ٢٠٠٨.

خان، طارق الله، حبيب أحمد، ترجمة عثمان بابكر أحمد، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، جدة ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، ٢٠٠٣م .

شابرا ، محمد عمر، طارق الله خان : الرقابة والإشراف على المصارف الإسلاميَّة، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، جدة/ السعودية، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

حسن، ماهر الشيخ، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ص٢٥.

حسن، سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها (دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية). الطبعة الأولى، مصر: دار النشر للجامعات، ٢٠٠٥.

مصرف الراجحي ، التقارير المالية السنوية ٢٠٠٧ - ٢٠١٤م.

مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية ٢٠٠٨ - ٢٠١٤م.

موقع بنك التسويات الدولية.

Philippe GARSUAULT et Stéphane PRIAMI : La banque; fonctionnement et stratégies, Ed. ECONOMICA, Paris, 1995

Emmanuel Dress, Gestion des risques de crédit : la prise en compte des systèmes de notation interne par la comité de bale ; quels impacts opérationnels pour les banques. BANQUEmagazine.N°639/ Septembre, 2002